TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/197
2 October 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

الدورة الثامنة والأربعون (المستأنفة)

جنيف، ٩-١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية عن دورتها الثامنة والأربعين (المستأنفة)

المعقودة بقصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٩ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧

المحتويات

الصفحة

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها ٢

ثانياً - استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ..... ٥

ثالثاً - المسائل التنظيمية ١٠

المرفقات

الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للفرقة العاملة ١١

الثاني - الحضـــور ١٢

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

إن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية،

وقد نظرت في الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المعنون "التجارة والتنمية"، كما ورد في الوثيقة A/62/6 (Sect. 12)،

وإذ تلاحظ ضرورة إعادة بحث الإطار الاستراتيجي للأونكتاد وميزانيته البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في أعقاب دورة الأونكتاد الثانية عشرة المقرر عقدها من ٢٢ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨،

وإذ تعرب عن قلقها من أن تكون الميزانية المقترحة، التي لم تسجل سوى زيادة طفيفة تعادل ٠,٢ في المائة مقارنة بفترة السنتين الحالية، غير كافية،

وإذ تعيد تأكيد أهمية أن تعمّ فوائد البرنامج على جميع مناطق البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على نحو يراعي التوازن الجغرافي ويعتمد على الطلب،

وإذ تؤكد ضرورة تحسين مؤشرات الإنجازات ومقاييس الأداء،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة ترجمة منشورات الأونكتاد الرئيسية وأهم صفحات موقعه الشبكي، بما في ذلك الأنباء، إلى جميع اللغات الرسمية في المواعيد المحددة،

وإذ تعيد تأكيد أهمية مشاركة خبراء من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا، والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في اجتماعات الخبراء الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد ومساهمتهم في العملية الحكومية الدولية،

وإذ تحيط علماً باقتراح الأمين العام تعزيز العمل المتعلق بالعلم والتكنولوجيا والتنمية داخل الأونكتاد، ومن ثم نقل القسم المعني بالعلم والتكنولوجيا والتنمية من شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع إلى شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة،

وإذ تعرب عن تقديرها للمذكرة التفسيرية التي قدمتها الأمانة لتيسير قراءة الجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وللجلسة الإعلامية التي خصصتها لأعضاء الوفود قبل اجتماع الفرقة العاملة،

١- *توصي* الجمعية العامة وهيئاتها المختصة بدعم البرنامج الوارد في الوثيقة A/62/6 (Sect. 12) مع مراعاة التعديلات التالية:

(أ) في الفقرتين ١٢-١ و١٢-٣،

تُدرَج عبارة "والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية" بعد عبارة "البلدان النامية"؛

(ب) في الفقرة ١٢-٣٩(أ)`١٠` المعنونة "أفرقة الخبراء المخصصة"،

تُحذف عبارة "في دورة الأونكتاد الثانية عشرة" *ويُستعاض عنها* بعبارة "في سياق دورة الأونكتاد الثانية عشرة"؛

(ج) في الفقرة ١٢-٤ في الاستعراض العام، *تُحذف الجملة الأخيرة* "وسوف يحظى إدماج المسائل الشاملة، مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتخفيف وطأة الفقر، والبعد الجنساني، بالاهتمام اللائق في إطار توخي بلوغ الأهداف سالفة الذكر."؛

(د) في الفقرة ١٢-٤١(ب)، *يستعاض* عن عبارة "الحكومات في أقل البلدان نمواً" *بعبارة* "حكومات البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً"؛

(هـ) في الفقرة ١٢-٨، في السطر الثاني، *تُضاف* بعد عبارة "البلدان النامية" عبارة "بما فيها أقل البلدان نمواً"، وفي السطر الثالث، *تُحذف* بعد عبارة "المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية" عبارة "لا سيما" *ويستعاض* عنها بعبارة "بالنسبة إلى"؛

٢- *تطلب* إلى الأمانة أن تقوم، في التخطيط للأنشطة وتخصيص الموارد لتنفيذها، بما يلي:

(أ) ضمان تخطيط الأنشطة وتنفيذها على نحو يراعي التوازن الجغرافي ويعتمد على الطلب؛

(ب) ضمان تلقي جميع البرامج الفرعية ما يكفي من الموارد كي ينفذ كل منها أعماله تنفيذاً كاملاً وفعالاً؛

(ج) ضمان تنفيذ الدورات التدريبية المتعلقة بالمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي تنفيذاً كاملاً، بحيث يتسنى لجميع المناطق النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تستفيد من الدورات على أتم وجه؛

(د) تنفيذ برنامج شامل فعال بشأن السلع الأساسية من أجل ضمان النمو الاقتصادي المطرد والحد من الفقر، لا سيما في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية؛

(هـ) تعزيز العمل المتعلق بالصناعات المبتكِرة والجهود الرامية إلى زيادة تمويل هذا العمل؛

(و) زيادة تعزيز العمل المتعلق بالقطاعات الجديدة والدينامية، لا سيما تلك التي تهم البلدان النامية بوجه خاص، قصد مساعدة البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال العمل هذا؛

(ز) زيادة تعزيز التآزر والتناسق بين برامج تنمية أفريقيا وأقل البلدان نمواً، وضمان التنفيذ الفعال للبرامج الخاصة المتعلقة بالاحتياجات والأولويات الخاصة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلياً والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

(ح) تعزيز عملها المتعلق بالتأمين بغية امتثال أحكام الفقرتين ٤٤ و٥٤ من توافق آراء ساو باولو والجهود الرامية إلى زيادة تمويل هذا العمل، فضلاً عن توفير ما يكفي من الموظفين؛

٣- *تطلب* إلى الأمانة الشروع في عملية غير رسمية، يشارك فيها ممثلو الدول الأعضاء، قصد التوصل إلى وضع مؤشرات إنجازات ومقاييس أداء محسنة، آخذة في اعتبارها نتائج دورة الأونكتاد الثانية عشرة، كأساس

لمناقشة الإطار الاستراتيجي المقبلة، وموافاة الدول الأعضاء بخيارات لمؤشرات الإنجازات ومقاييس الأداء المحسنة، وتقديم تقارير إلى الدول الأعضاء بشأن التقدم المحرز؛

٤- *تطلب* إلى الأمانة أن:

(أ) تبذل قصارى جهدها لضمان ترجمة منشورات الأونكتاد الرئيسية، ولا سيما تلك التي سيُناقشها مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية، إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة في أبكر وقت ممكن؛

(ب) تكفل ترجمة أهم صفحات موقع الأونكتاد الشبكي إلى جميع اللغات الرسمية، بما في ذلك الأنباء، ولا سيما تلك المتصلة بدورة الأونكتاد الثانية عشرة؛

٥- *تستطلع* إلى عقد المزيد من المشاورات غير الرسمية مع الأمانة بشأن اقتراح نقل قسم العلم والتكنولوجيا، آخذة في اعتبارها ما أبدته الدول الأعضاء من تعليقات خلال هذه الدورة من دورات الفرقة العاملة؛

٦- *تطلب* إلى الأمين العام أن يسارع إلى إيجاد حل دائم لتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اجتماعات الخبراء الحكومية الدولية التي يعقدها الأونكتاد وموافاة الدول الأعضاء بتقارير عن التقدم المحرز؛

٧- *تطلب* إلى الأمانة أن تواصل تحسين نوعية ووضوح وثائقها ومذكراتها التفسيرية المقدمة إلى الفرقة العاملة، بطرق من بينها زيادة استخدام أرقام مستمدة من مَلزمة الميزانية، وأن تنظم جلسات إعلامية بشأن تلك الوثائق وقت صدورها، بغية تيسير نظر الفرقة العاملة فيها.

ثانياً- استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

ألف - البيانات الافتتاحية

١- قدمت **مديرة شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية**، متحدثة باسم الأمين العام للأونكتاد، الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة. ويغطي هذا الباب برنامج العمل العادي للأونكتاد، بما فيه الأنشطة التي تُموَّل عن طريق أموال من خارج الميزانية. وقالت إن جميع الاقتراحات التي تقدمت بها الفرقة العاملة في كانون الثاني/يناير لقيت قبول الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك، ويرد بيانها في هذه الوثيقة. وبينت كيف أن الميزانية البرنامجية المقترحة تقوم على الولايات التي حددها الأونكتاد الحادي عشر وكيف تسعى إلى التشديد على القضايا التي تهم خصوصاً الدول الأعضاء في السياق العالمي الحالي. وتشمل هذه القضايا التعاون بين بلدان الجنوب؛ والبعد الإنمائي للملكية الفكرية؛ ونقل التكنولوجيا ونشرها؛ واستخدام الموارد البيولوجية؛ وإدماج قضايا قطاع السلع الأساسية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية؛ والحواجز غير التعريفية. وفضلاً عن ذلك، تتطرق الميزانية إلى القضايا والمفاهيم التي أُثيرت في النقاشات الحكومية الدولية الأخيرة، وكذلك إلى العمل الذي يجب القيام به في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وأشارت إلى أن الأونكتاد الثاني عشر ستكون له آثار على عمل المنظمة، وبالتالي ستكون أمام الفرقة العاملة، بعد المؤتمر، فرصة لإدخال تعديلات على برنامج العمل.

٢- وقالت إن مستوى الموارد المقترح البالغ حوالي ١١٧,٣ مليون دولار سيسمح للأونكتاد بتنفيذ جميع الأنشطة المبرمجة تنفيذاً كاملاً وفعالاً وفعلياً. وترجع الزيادة بنسبة ٠,٢ في المائة في الميزانية على مدى فترة السنتين الحالية أساساً إلى إنشاء وظيفة جديدة من الرتبة ف-٣ لتعزيز برنامج عمليات استعراض سياسات الاستثمار. وتبرز الميزانية انتقال البرنامج الفرعي المتعلق بتنمية أفريقيا من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٥، وتعزيزه أكثر بإنشاء وظيفة إضافية من دعم البرنامج. وتدمج الميزانية أيضاً عدة عمليات متعلقة بالاتساق الداخلي.

٣- وأشارت إلى النقل المقترح للباب المتعلق بالعلم والتكنولوجيا من شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع إلى شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، الذي من شأنه أن يوحد جميع أنشطة الأونكتاد الأساسية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويقوم هذا المقترح على توصية لمجلس الأونكتاد للعلم والتكنولوجيا، الذي استنتج أن النقل المقترح يمكن أن يزيد من التعريف بعمل الأونكتاد في هذا المجال، وأن يمكِّن من معالجة القضايا المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا على نحو أشمل وأكمل، وأن ينشئ تآزراً واتساقاً بين أفرقة الأونكتاد المعنية بتنفيذ ومتابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وإلى جانب هذا، يمكن أن يلبي هذا النقل طلبات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدعم فعال ومناسب لأمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وبتعزيز دور الأونكتاد باعتباره جهة الوصل المعنية بالعلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة.

٤- وفيما يخص الموارد غير المتعلقة بالوظائف، بقي مستوى الموارد على حاله إلى حد كبير، لكنه شمل زيادة طفيفة في النفقات المتعلقة بسفر ممثلي أعضاء اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الذين زاد عددهم. وفيما يتعلق بالموارد من خارج الميزانية، من المتوقع أن يكون هناك تراجع بنسبة ١٠ في المائة تقريباً عن

فترة السنتين الحالية. لكن المديرة قالت إنه يجب النظر إلى هذا التراجع في سياق الزيادة البالغة ٢٠ في المائة في فترة السنتين الحالية، وبالتالي جعل المستوى متوافقاً من جديد مع الاتجاه الطويل الأجل. وتوحي التوقعات الحالية بأن التمويل من خارج الميزانية يمثل حوالي ثلث مجموع الموارد المتاحة للأونكتاد.

٥- وبخصوص تمويل الخبراء لحضور الاجتماعات التي يعقدها الأونكتاد على مستوى الخبراء، قالت إنه حتى يومنا هذا لم يحدد أي أسلوب مستدام للتمويل، بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استخدام موارد الميزانية العادية، كما أن الاشتراكات في الصندوق الاستئماني المنشأ لهذا الغرض لم تكن كافية لسد الاحتياجات. واقترحت أن تُناقَش هذه المسألة في إطار الأعمال التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر بغية تحديد حل دائم لهذه المشكلة.

٦- وأعرب ممثل **هندوراس**، متحدثاً باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، عن رغبة مجموعته في تركيز استعراضها على العلاقة بين عناصر البرنامج ومخصصات الموارد، بما أن الاستعراض البرنامجي سبق أن أُجرِي في كانون الثاني/يناير. وتأسف لأنه لم يحدد بعد أي أسلوب مستدام لتمويل الخبراء من البلدان النامية. وأوضح أن الزيادة الحالية البالغة ٠,٢ في المائة في الميزانية لا تغطي تراجع ميزانية فترة السنتين الحالية عن ميزانية ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الذي بلغ مليوني دولار. وحسب رأيه، فإن هذا لا يبشر بالخير بالنسبة للأونكتاد، لا سيما في ضوء إحدى نتائج استعراض منتصف المدة الذي دعا إلى تقوية دعائم عمل الأونكتاد الثلاث. ونبّه إلى أنه لا ينبغي لانخفاض عدد الوظائف المؤقتة الممولة من موارد من خارج الميزانية أن يضع ثقلاً إدارياً كبيراً على الوظائف الممولة من الميزانية العادية، لا سيما تلك المتعلقة بالبحث والتحليل. ولاحظ بتقدير أن مشروع الميزانية الحالي لا يبتعد كثيراً عن برنامج العمل الذي استعرضته الفرقة العاملة في كانون الثاني/يناير.

٧- ولاحظ الممثل أن أنشطة البحث وتحليل السياسات العامة في إطار البرنامج الفرعي ١ جزء لا يتجزأ من ولاية الأونكتاد، ومن عمله نتيجة لذلك. والواقع أن استعراض منتصف المدة ركز في سنة ٢٠٠٦ تركيزاً خاصاً على دعامة العمل هذه. وأعرب الممثل عن سروره لأن مسألة إتاحة حيز للسياسات العامة، التي توليها مجموعة الـ ٧٧ أهمية كبيرة، ما زالت تنعكس في برنامج عمل الأونكتاد. وفضلاً عن ذلك، تنعكس أيضاً في برنامج العمل على النحو الملائم الأنشطة الرامية إلى مساعدة البلدان النامية على مواجهة التحديات الناشئة. وتلاحظ مجموعته بعين الرضا أن البرنامج الفرعي ١ يخطط، بعد انعقاد المؤتمر، لأعمال لمتابعة تمويل التنمية، تكون متسقة مع ولايات الأونكتاد. وتتوقع مجموعته أن يستمر البرنامج في هذا الاتجاه لزيادة تعزيز دعائم الأونكتاد الثلاث. ولهذه الأسباب، تود المجموعة أن ترى هذا البرنامج مدعَّماً.

٨- وبشأن التعاون بين بلدان الجنوب، أوضح الممثل أن البلدان النامية من الجنوب تأمل تلقي دعم قوي من الأونكتاد عن طريق تسهيله للتعاون والدعم المؤسسي من بلدان الشمال لبلدان الجنوب. بيد أنه أضاف أن الأونكتاد محفل دولي ولذا لا ينبغي للتعاون بين بلدان الجنوب أن يحل محل التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. ورأت المجموعة أن هناك حاجة إلى ولاية معززة من الأونكتاد الثاني عشر لدعم الطلبات الموجهة إلى الجمعية العامة لمراجعة ميزانية الأونكتاد وزيادتها.

٩- وأيد ممثل **البرازيل**، متحدثاً باسم **مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**، بيان ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين. وسأل عن مدى تنفيذ نتائج اجتماع الفرقة العاملة الذي عُقد في كانون الثاني/يناير. ولذا رحب بتوزيع وثائق الدورة في وقته، وبالإحاطات الإعلامية غير الرسمية التي نظمتها الأمانة وتقديم المعلومات عن نوع التمويل المقدم للأنشطة، حسب ما تم الاتفاق عليه في دورة الفرقة العاملة في كانون الثاني/يناير. لكنه أشار إلى أن هناك حاجة إلى معلومات أفضل عن عمليات قياس الأداء من أجل تعزيز شفافيتها وجودتها، وطلب من جديد تطوير المنهجيات المتعلقة بتحديد مؤشرات الأداء. وأشار أيضاً إلى أنه كان من المفيد لو وُفرت معلومات نوعية عن النتائج المحرزة.

١٠- وتساءل الممثل عن كيفية إدراج النتائج الممكنة للأونكتاد الثاني عشر في مشروع الميزانية البرنامجية. ونبه إلى أنه لا ينبغي أن تحكم التنبؤات الحالية بالموارد مسبقاً على نتائج المؤتمر، وأضاف قائلاً إن هذه التنبؤات ينبغي أن تكون في المقابل مرنة بما يكفي لتكييف الميزانية مع النتائج. وسأل أيضاً عما إذا كانت الزيادة الهامشية في الميزانية ستمكن الأونكتاد من تحمل تكاليف المؤتمر وتنفيذ نتائجه أيضاً.

١١- وأضاف الممثل قائلاً إن مجموعته كانت تود لو أُجريت الدورات المذكورة في الفقرة ١٦٦ كل سنة كما هو مُخطط لها وليس كل سنتين، في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ودعت مجموعته إلى تعزيز البرنامجين الفرعيين ٢ و٣. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، أشار إلى أهمية البرامج الأقاليمية فيما يخص الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبرنامج الأونكتاد لتطوير المشاريع، والعلم والتكنولوجيا، وسياسات الاستثمار، وسياسة المنافسة، وحماية المستهلك. وتشمل المجالات الأخرى التي تأمل مجموعته أن تراها معززة تشجيع الزراعة العضوية، والتجارة الأحيائية، والوقود الأحيائي؛ وتحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية؛ وتطوير تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة في قطاع المشاريع الصغيرة؛ وإقامة روابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وبين المشاريع عبر الوطنية؛ وتعزيز القدرة التنافسية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتنويع الاقتصادات وتدريب الموظفين الحكوميين في مجال المفاوضات التجارية، بما فيها المتعلقة بتجارة المنتجات الزراعية. ودعا أيضاً إلى توفير دعم أفضل للقطاع الأكاديمي.

١٢- ولاحظ بتقدير أن بعض الأنشطة في ميزانية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يمكن اعتبار أنها تدعم الفقرة ٣٣ من توافق آراء ساو باولو. وحثت المجموعة على أن تعكس استراتيجيات الأونكتاد وتركيبة الأمانة التوازن الجغرافي، وطلبت الحصول على المزيد من المعلومات بشأن تعيين الموظفين داخل الأونكتاد، لا سيما تعيين الموظفين من البلدان غير الممثلة أو ناقصة التمثيل. واختتم كلمته مشيراً إلى أن الموارد من الميزانية العادية تشكل الحل لتمويل الخبراء من البلدان النامية لحضور الاجتماعات التي يعقدها الأونكتاد على مستوى الخبراء.

١٣- وأشار ممثل **جمهورية إيران الإسلامية**، متحدثاً باسم **المجموعة الآسيوية والصين**، إلى أن موضوع الأونكتاد الثاني عشر ومواضيعه الفرعية هي مؤشرات واضحة لإنشاء ولاية شاملة للأونكتاد. وأعرب عن قلقه لأن الزيادة الهامشية في الميزانية العادية والتراجع الحاد في الموارد من خارج الميزانية لن يسمحا للأونكتاد بالوفاء بولاياته، ولأنهما لا يتسقان مع واحدة من نتائج استعراض منتصف المدة التي دعت إلى تقوية دعائم الأونكتاد الثلاث. وإضافة إلى ذلك، أعرب عن قلقه لأن الانخفاض غير المتناسب في الوظائف المؤقتة الممولة من موارد من

خارج الميزانية قد يلقي بعبء إداري وفني على الوظائف الممولة من الميزانية العادية، لا سيما تلك المتعلقة بالبحث والتحليل.

١٤- وقال إن المجموعة الآسيوية تعتبر القضايا التالية مهمة في مجالي العولمة والترابط: إدماج مفهوم الحيز المتاح للسياسات العامة؛ وتشجيع الإدارة السديدة للاقتصاد على الصعيد الدولي، وتعزيز الاتساق بين النظم والترتيبات التجارية والمالية والنقدية؛ والديون وتمويل التنمية؛ ومعالجة الاختلالات العالمية التي يمكن أن يكون لها أثر ضار على الاقتصاد الدولي. وطلبت المجموعة إلى الأمانة أن تتأكد من أن نقل البرنامج المتعلق بتنمية أفريقيا من البرنامج الفرعي ١ إلى البرنامج الفرعي ٥ لن يكون له أي أثر ضار على موارد وأنشطة البرنامج الفرعي ١.

١٥- وتولي المجموعة الآسيوية أهمية كبيرة للأثر الإنمائي لأنشطة البرنامج الفرعي ٢ المتعلقة بالاستثمار والعلم والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وتأمل المجموعة أن تتجسد الموارد المتوقعة لصالح هذا البرنامج الفرعي لتسهيل أنشطته.

١٦- وأكدت المجموعة الآسيوية الحاجة إلى ضمان الأبعاد الإنمائية للأنشطة المتعلقة بالتجارة التي يقترحها البرنامج الفرعي ٣. وأعرب ممثل المجموعة عن قلقه لأن من شأن التراجع في الموارد من خارج الميزانية الخاصة بهذا البرنامج الفرعي أن يؤثر تأثيراً سلبياً في أنشطته المتعلقة ببناء القدرات، وحث على استكشاف إجراءات للتخفيف من أثر هذا التراجع.

١٧- ويولي ممثل المجموعة الآسيوية أهمية أكبر للأنشطة التي يتوخاها البرنامج الفرعي ٤. وأشار إلى أن هذا البرنامج الفرعي استجاب للبعض من احتياجات البلدان الآسيوية ومصالحها، لا سيما في مجال النقل. وقال إنه يعالج أيضاً شواغل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وأضاف أن المجموعة قلقة لأن تراجع موارد هذا البرنامج الفرعي المالية والبشرية سيسفر عن أثر ضار على الأنشطة والمشاريع ذات الصلة الخاصة بالبلدان الآسيوية، وأن المجموعة تحث على استكشاف إجراءات للتخفيف من أثر هذا التراجع.

١٨- وقال إن المجموعة الآسيوية تؤكد أهمية الدعم المؤسسي والمالي من مصادر مختلفة لصالح التعاون بين بلدان الجنوب. كما أنها تشجع تقديم الأونكتاد لدعم قوي للتعاون بين بلدان الجنوب وأيضاً لتسهيل التعاون من الشمال وتعزيزه. والمجموعة تشعر بالقلق إزاء جعل التعاون بين بلدان الجنوب مسألة شاملة في الأونكتاد، وتشدد على أنه، في محفل دولي مثل الأونكتاد، ينبغي أن تعد هذه المسألة تكميلية للتعاون بين الجنوب والشمال. وأوضح ممثل المجموعة أن هناك حاجة إلى إيجاد حل فوري ومستدام ودائم لتمويل الخبراء من البلدان النامية للمشاركة في اجتماعات الخبراء المختلفة وأنشطة الأونكتاد، لضمان نتائج مفيدة وموجهة نحو التنمية من هذه المبادرات. وتحث المجموعة الأمانة على إنعام النظر في الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في إطار نمط البرنامج الفرعي ٥ المعدل.

١٩- وتحدث ممثل **البرتغال**، باسم **الاتحاد الأوروبي**، فأكد من جديد قلق المجموعة الآسيوية بشأن نظر الفرقة العاملة بشكل منفصل في الخطة البرنامجية للأونكتاد والآثار المالية المترتبة عليها. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بزيادة ٠,٢ في المائة في الميزانية العادية وأعرب عن ثقته بأن الأمانة سوف تخصص الموارد الإضافية بفعالية للتحضير

للأونكتاد الثاني عشر. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يشدد كذلك على أهمية التوزيع الجغرافي العادل لأنشطة الأونكتاد من أجل ترشيد استخدامه للموارد.

٢٠- وأحاط الممثل علماً مع التقدير بتقديم معلومات مفصلة عن توزيع الوظائف. بيد أنه ليس من السهل استخلاص المعلومات المتعلقة بالنتائج المتوقعة والآجال المحددة والجهات المستفيدة من أنشطة معينة، من مَلْزمة الميزانية. وأشار الاتحاد الأوروبي بأسف إلى أنه، رغم استنتاج متفق عليه بهذا الشأن من اجتماع الفرقة العاملة المعقود في كانون الثاني/يناير، لم تُكيَّف مؤشرات الإنجاز لتقيس بمزيد من الفعالية نتائج عمل الأونكتاد. كما طلب الممثل من جديد استعراض التعاون القائم بين الشُّعَب بشأن المواضيع المشتركة بينها. وبالنظر إلى هذه القضايا، يشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية مراعاة النتائج السابقة المتفق عليها، كما تنص على ذلك الفقرة ٩ من الاستنتاجات المتفق عليها في الوثيقة TD/B/WP/193.

٢١- ويؤكد الاتحاد الأوروبي أنه يجب ألا تستبق الفرقة العاملة الحكم على النتائج الجوهرية لمؤتمر الأونكتاد الثاني عشر، بما فيها تلك المتعلقة بتقرير فريق الشخصيات البارزة، ويشير إلى أن الميزانية قد تحتاج إلى مراجعة بعد المؤتمر.

٢٢- وأعرب ممثل **بيلاروس** عن تأييده للزيادة المتواضعة في الميزانية وحث الأمانة على ضمان التوزيع الجغرافي العادل لمواردها، ليس فقط لصالح البلدان النامية، بل أيضاً لصالح الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، كما اتفقت على ذلك الفرقة العاملة في كانون الثاني/يناير.

٢٣- وأشار ممثل **زمبابوي** إلى أن المجموعة الأفريقية قد حددت سابقاً القضايا التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا مضيفاً أنه يود أن تسهر الأمانة على انعكاس هذه القضايا في الميزانية الحالية.

٢٤- وأشار ممثل **بنغلاديش** إلى اهتمام بلده الخاص بالبرنامج الفرعي ٥ باء.

باء - الجلسات غير الرسمية

٢٥- واصلت الفرقة العاملة مناقشاتها في جلسات غير رسمية.

جيم - الإجراءات التي اتخذتها الفرقة العاملة

٢٦- اعتمدت الفرقة العاملة في جلستها الختامية المعقودة في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الفصل الأول أعلاه.

ثالثاً – المسائل التنظيمية

ألف – انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١ من جدول الأعمال)

٢٧- انتخبت الفرقة العاملة في جلستها العامة الافتتاحية في الجزء الأول من دورتها الثامنة والأربعين والتي عُقدت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ السيد كريستوف غيلو (فرنسا) رئيساً لها، والسيد محمد علي زاري زارع (جمهورية إيران الإسلامية) نائباً لرئيسها ومقرراً لها.

باء – قرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٨- أقرت الفرقة العاملة في الجلسة ذاتها جدول أعمالها المؤقت (TD/B/WP/192). وبذلك يكون جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للفرقة العاملة

٥- مسائل أخرى

٦- اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية.

جيم – جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للفرقة العاملة
(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢٩- وافقت الفرقة العاملة، في جلستها العامة الختامية لدورتها المستأنفة والمعقودة في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، على جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين (انظر المرفق الأول).

دال – اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٣٠- في الجلسة ذاتها، أذنت الفرقة العاملة للمقرر الصيغة النهائية للتقرير المتعلق بدورتها.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للفرقة العاملة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والأربعين للفرقة العاملة

٥- مسائل أخرى

٦- اعتماد تقرير الفرقة العاملة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الفرقة العاملة:

الأرجنتين	زمبابوي
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الصين
بلجيكا	فرنسا
بنغلاديش	الولايات المتحدة الأمريكية
بيلاروس	اليابان

٢- وحضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد وغير الأعضاء في الفرقة العاملة:

الاتحاد الروسي	السلفادور
إثيوبيا	سلوفينيا
إسرائيل	سنغافورة
ألمانيا	السودان
إكوادور	فنـــزويلا (جمهورية - البوليفارية)
إندونيسيا	كولومبيا
البرازيل	كينيا
بوتسوانا	مدغشقر
بولندا	المكسيك
تايلند	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
الجمهورية التشيكية	نيجيريا
الجمهورية الدومينيكية	الهند
زامبيا	هندوراس
سري لانكا	اليونان

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

المفوضية الأوروبية

- - - - -

* للاطلاع على قائمة المشارِكين، انظر الوثيقة TD/B/WP(48)/INF.2.